

التخطيط البيئي في الجزائر كأداة لإرساء الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة

قداري إيمان

باحثة دكتوراه - عضو مخبر المرافق العمومية والتنمية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس -

- تاريخ الإرسال: 2016/09/12

- تاريخ الإيداع لدى المحكم: 2016/11/15

- تاريخ رد المحكم: 2016/11/27

الملخص: لقد أضحى التخطيط التقليدي - غير البيئي - فاشلا في الوقت الراهن، حيث أنه لم يراع متطلبات البيئة التي تعتبر الركن الأساسي الذي تتمحور عليه عملية التنمية، مما جعله محل انتقاد كونه ساهم في تصاعد المشكلات البيئية. وفي إطار سعي معظم المهتمين إلى إيجاد السبل المثلى لحماية البيئة، دون المساس بعجلة التنمية، ظهر مفهوم التخطيط الحديث كمنهج جديد تقوم عليه التنمية، بحيث لا تتعدى هذه الأخيرة الحد البيئي الحرج.

الكلمات المفتاحية: البيئة - التخطيط البيئي - التنمية المستدامة.

Résumé : La planification classique reste à l'heure actuelle insuffisante pour la prise en compte de la dimension environnementale. Tout développement économique ne peut être concluant sans cet aspect. La planification est considérée comme un outil qui permet de concilier le développement avec l'environnement

Les mots clés : environnement - planification environnementale - développement durable

Abstract: Traditional non-environmental planning is currently a complete failure, due to the lack of consideration of the environmental requirements and its problems. Environmental development requires a better perspective of the search for a modern planning to develop and adapt the current requirements, and for this it is necessary to safeguard this environment, which is already critical and to ensure a better future for future generations.

Key words: environment - environmental planning - sustainable development.

المقدمة

ما من شك أن مفهوم البيئة أضحى من المفاهيم الأكثر شيوعا و ارتباطا بواقع التنمية، بحكم إسهامه في رسم حدود و معالم الأخيرة من منطلق ارتكازها إلى الاعتبارات البيئية بالمقام الأول، بعد ما كان الوضع غالبا ما يبعث على تصادم بين الاعتبارين البيئي والتنموي. و هو الأمر الذي أدى إلى ضرورة البحث على آليات الموازنة بينهما على نحو يستهدف خلق نوع من المبادئ الحاكمة لنظام حماية البيئة، يكون لها من الصياغة القانونية ما يجعلها ترمي بوجودها و توتي ثمارها تحقيقا لسياسات تنموية مستدامة تحفظ البيئة و تحول دون استنزاف مقدراتها بشكل يكفل التوازن البيئي و تتصف الأجيال المتعاقبة.

و لعل المتتبع لمسيرة الحماية البيئية و مسارها القانوني سوف يقف على حجم هذا الاهتمام الذي يكشف عن تطور في آليات الحماية ارتكزت على جملة من المبادئ و الميكانيزمات، لعل أهمها ما اتسم بالطابع الوقائي من ذلك ما يعرف بالتخطيط البيئي، و قد لعب هذا الأخير دور المقوم لعملية التنمية التقليدية واستبدالها بنمط جديد يجمع بين الأبعاد الثلاثة ألا و هي الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

ومن هذا المنطلق و لأجل تحقيق التوازن بين عملية التنمية و حماية البيئة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة، أدرك الجميع مدى أهمية التخطيط البيئي و عليه تبنته العديد من التشريعات من بينها التشريع الجزائري بغية ترشيد التسيير البيئي و تجاوز المأزق التنموي من خلال الاستغلال المنظم والموجه للموارد الطبيعية. من هنا و بالنظر إلى الدور المعطى لسياسة التخطيط البيئي، سنحاول من خلال هذه المداخلة إيقاع الضوء إلى مدى يمكن أن يكون لهذا التخطيط أثر في تدعيم و تفعيل حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر؟

و للإجابة على هذه الإشكالية قد آثرنا أن نتناول هذا الموضوع من خلال ما يلي:

أ. ماهية التخطيط البيئي

ب. التخطيط البيئي في الجزائر كخطوة فعالة نحو تحقيق الأمن البيئي

1. ماهية التخطيط البيئي

أحدثت التغيرات البيئية تحولاً في سياسة الدول البيئية على نحو يتفق ومتطلبات التنمية المستدامة إدراكاً منها بخطورة الواقع البيئي المتدهور بفعل التطور الحاصل، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الحلول البيئية للتخفيف من حدة الوضع. ومن هذا المنطلق ظهر ما يسمى بالتخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة.

أولاً: مفهوم التخطيط البيئي ومبادئه

يعتبر التخطيط من أهم الوسائل العلمية في الحفاظ على البيئة وآلية رائدة في التنمية، فمن خلال هذا الأخير يمكن التأكد من أن المجتمع ينال الفوائد المرجوة من التنمية، وفي الوقت ذاته أن الموارد البيئية محافظ عليها من أجل الاستعمال المستقبلي.

مفهوم التخطيط البيئي

يعتبر التخطيط البيئي عملية مكملة ومتكاملة مع عمليات تخطيط التنمية، ظهر كمفهوم حديث ليقوم خطط التنمية من منظور بيئي وليضفي الحماية على المكونات البيئية والحفاظ على نوعيتها¹، لذا نجد أن معظم الدول قد تجاوزت التخطيط التقليدي متجهة بذلك إلى التخطيط البيئي كمفهوم و منهج جيد لإعداد خطط التنمية².

وقد أحدث مفهوم التخطيط جدلاً واسعاً بين الفقهاء والمفكرين القانونيين، وللإحاطة بالمفهوم يجب التطرق إلى مدلوله اللغوي و لاصطلاحه.

فلغة: يستمد التخطيط مصدره من خطط، الخط، الطريق، والتخطيط والتسطير قال في التهذيب التخطيط كالتسطير³. أما اصطلاحاً: يقصد به التدبير الذي يرمي إلى مواجهة المستقبل بخطط منظمة

¹ ديموش فاطمة الزهراء، سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق جامعة مولود معمري، تيزي وزو، السنة الجامعية: 2010/2009، ص 40.

² عادل عبد الرشيد عبد الرزاق، التشريعات البيئية العربية ودورها في إرساء دعائم التخطيط البيئي، ندوة حول دور التشريعات والقوانين في حماية البيئة العربية، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، من 07 إلى 11 ماي 2007، ص 05.

³ ابن منظور، لسان العرب، مادة خطط 1198/02، موسوعة الشروق، المجلد 01.

سلفا لتحقيق أهداف محددة⁴، كما نجد مصطلح التخطيط Planification في علم الإدارة بأنه تفكير عقلاني منطقي مبني على مؤشرات آنية ومستقبلية بهدف اتخاذ قرار ما⁵.

وانطلاقا مما سلف، يمكن اعتبار عملية التخطيط منهج في التفكير العقلاني الرامي إلى تصور رؤية مستقبلية لوضعية قائمة يرجى تغييرها إلى الأفضل على نحو مرغوب فيه⁶، ونظرا لأهميته فهو لم يعد مقتصرًا على مجالات مألوفة كالمجال الإداري أو الاقتصادي، بل تعدى ذلك إلى عدة مجالات من بينها المجال البيئي باعتباره مطلب ضروري في السياسة البيئية كونه يضمن التوازن بين كفتين متناقضتين ألا وهما التنمية ومقتضيات حماية البيئة⁷.

ولتحديد مفهوم التخطيط يجب أن نحدد العناصر البيئية المعنية بالتخطيط لتحديد طبيعته، وبالرجوع إلى المشرع الجزائري مثله مثل باقي المشرعين فهو لم يعرف البيئة بل اكتفى بذكر عناصرها المحصورة أساسا في الموارد الطبيعية واللاحيوية والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه المواد وكذا الأماكن والمناظر الطبيعية⁸.

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار المخطط البيئي كل مخطط يتناول عنصر من العناصر المذكورة سالفًا، إلا أن هذا لا يحل مشكلة التعرف على المخططات البيئية نظرا لاستخدام المشرع لمصطلح المخطط في أكثر من مناسبة⁹.

إن تعدد المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئي جعل من المعيار الشكلي عديم الجدوى للتعرف على المخططات البيئية، لذلك يستحسن تطبيق المعيار الموضوعي الذي يقوم على أساس فحص

⁴ سليمان الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص187.

⁵ حسين تركي الزبيدي، نحو سياسة لامركزية للتخطيط في العراق، مجلة المخطط والتنمية، ع 16، 2007، ص 55

⁶ دعموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 37.

⁷ عادل عبد الرزاق عبد رشيد، المرجع السابق، ص 06. وأنظر أيضا: أمينة ربحاني، التخطيط البيئي المحلي في التشريع الجزائري، مجلة الفكر، عدد 13، ص 571.

⁸ المادة 7/04 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة المؤرخ في 19 يوليو 2003، ج ر عدد 43، الصادرة في 20 يوليو 2003، ص 06.

⁹ حيث استعمل مصطلح المخطط: عند الإشارة إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ج.ر عدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص18. وكذلك من خلال المادة 16 من القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، ج ر عدد 84، ص 18. ومن خلال القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة المؤرخ في 05 فبراير 1983، ج ر عدد 06، الصادرة في 08 فبراير 1983، ص 380، (ملغى)

فحوى المخطط وطريقة اعتماده، لنتمكن بعد ذلك من تصنيفه بأنه مخطط بيئي قطاعي أو شمولي أو أنه ليس مخططا بيئيا. لذا يرى الفقه بأن تطبيق المعيار الموضوعي يستدعي البحث في طبيعة الموضوع المنظم و الذي يجب أن يكون ضمنه عنصر على الأقل من العناصر البيئية¹⁰.

2. مبادئ التخطيط البيئي

لا يمكن للتخطيط البيئي أن يقوم إلا إذا ارتكز على مجموعة من المبادئ من جملتها:

- **مبدأ الوقاية:** يقوم التخطيط البيئي على قواعد وقائية، باعتبار أن الشأن البيئي يقتضي قواعد تضبطه على نحو مسبق لصدور التلوث وحدوث الضرر، باعتبار أن مبدأ الوقاية يهدف أساسا إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب وقوع الأضرار المحتملة التي قد يصعب على المجتمع تحمل آثارها، عملا بالمثل الشائع الوقاية خير من العلاج. فمسألة التعرف على مصدر التلوث وإثبات آثاره السلبية في البيئة وكذا تصور كيفية معالجته قبل تسببه في الضرر تعد أساسية في عملية الوقاية، ذلك أن مبدأ الوقاية يسعى أساسا إلى تحقيق غايتين، الأولى تتعلق بتفادي الأضرار التي قد يصعب تداركها بعد حدوثها. أما الثانية فتتعلق بتخفيف الكلفة الاقتصادية لمعالجة التلوث البيئي¹¹.

ونظرا لأهمية هذا المبدأ فقد كرسته العديد من المواثيق الدولية من بينها إعلان مبادئ ريو بشأن البيئة والتنمية حيث ورد في المبدأ 15¹². وقد تبنى المشرع الجزائري بدوره مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة¹³.

- **مبدأ التكامل و الشمول:** تتميز العلاقات البيئية بخاصية الترابط ما يجعلها تتأثر ببعضها البعض وكل ضرر في عنصر منها يؤثر في الآخر، وهذا ما يعتمد عليه التخطيط البيئي، إذ ينظر للبيئة

¹⁰ وناس يحيى، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية: 2007/2006، ص 35.

¹¹ يوسف العزوري، أي دور لمبدأ الوقاية في تعزيز فرص الاستدامة البيئية، ملف البيئة والتنمية في الوطن العربي، جامعة عبد الملك السعدي، طنجة المغرب، ص 104.

¹² إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، التطبيق والتنفيذ، الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة، الدورة 05، أبريل 1998، ص 23.

¹³ المادة 5/03 من القانون 10-03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

بنظرة التكامل والشمول عند القيام بمختلف الخطط حتى تكون الخطة البيئية شاملة لكل عناصر البيئة ما يضمن الحماية المثلى لها، فمكافحة التلوث مثلا يجب أن تكون شاملة لكل عناصر المحيط من هواء وأرض إهمال أي عنصر منها يجعل الخطة البيئية عديمة الجدوى¹⁴.

- **مبدأ العودة إلى الطبيعة:** لقد أضحت حياة الإنسان اصطناعية بالدرجة الأولى بفعل التطور الحاصل متجاهلا بذلك كل ما هو طبيعي، لذا يحرص التخطيط البيئي عند إعداد خطته البيئية على الحلول الطبيعية كونها أكثر فعالية وأقل تكلفة¹⁵. فمثلا المقاومة الحيوية¹⁶ إلى جانب فعاليتها فهي لا تشكل أي خطر على الكائنات الحية ومحيطها، كما تعمل على تحسين خواص التربة وتشجيع الزراعة المستدامة. إلى جانب كلفتها الاقتصادية على نقيض المبيدات الاصطناعية التي لها آثار بيئية خطيرة بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها.

- **مبدأ تقييم الأثر البيئي:** التخطيط كمنهج ومفهوم جديد يبني المشاريع من وجهة بيئية ومن خلاله يتم إعمال مبدأ تقييم الأثر البيئي¹⁷، وذلك من خلال مراعاته للحمولة البيئية عند اقتراح مشاريع التنمية. بحيث لا تتعدى هذه المشاريع وطموحاتها حدود الحمولة التي يطلق عليها الحد الإيكولوجي الحرج، وهو الحد الذي يجب أن تقف عنده التنمية ولا تتعداه، وبالتالي نستطيع القول أن التخطيط يستطيع أن يؤثر في جميع قرارات التنمية من خلال اختيار موقعها، مستواها، نوعها ووقتها¹⁸.

- **مبدأ الإدماج:** يساهم التخطيط البيئي في تكريس مبدأ الإدماج، حيث يقتضي هذا الأخير دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات القطاعية وتطبيقها، وهو ما

¹⁴ ديموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 47.

¹⁵ بو طالبي سامي، المرجع السابق، ص 37.

¹⁶ المقاومة الحيوية: هي إحدى محاولات إعادة التوازن الطبيعي على ما كانت عليه من خلال تشجيع وإكثار الأعداء الطبيعية الموجودة في البيئة وإستردادها ومحاولة ألقمتها ثم نشرها أو إطلاقها وذلك بهدف خفض الأفات الزراعية إلى المستوى الذي يكون أقل من الحرج، لمزيد من التفاصيل، أنظر: عماد الدين محمد يوسف، المقاومة الحيوية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: www.kenanonline.com تاريخ الدخول إلى الموقع: 2017/09/15.

¹⁷ تقييم الأثر البيئي: دراسة الآثار الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع على البيئة من كافة جوانبها الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية وتقدير هذه الآثار بالنفقات والفوائد الاجتماعية والآثار البيئية كمييار للاختيار بين البدائل المطروحة. أنظر: سلمى عائشة كحيلي/ سلمية غدير أحمد/ يوسف قرشي التكاليف الاقتصادية للمشكلات البيئية وأهم طرق التقييم البيئي المستخدمة، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ضل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد في 21/20 نوفمبر 2012، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 465. مشار إليه عند صالح سعاد، دور نظام تقييم الأثر البيئي لمشاريع التنمية في حماية البيئة، مجلة دراسات قانونية، تصدر عن مخبر القانون الخاص الأساسي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 12 سنة 2015، ص 04.

¹⁸ بو طالبي سامي، المرجع السابق، ص 43.

يعمل عليه التخطيط البيئي كونه تخطيط يحكمه البعد البيئي بالدرجة الأولى. ما يجعله مرحلة متقدمة في تكريس هذا المبدأ.

- **مبدأ الاعتماد على الذات:** ينفرد كل مجتمع بمجموعة من الخصوصيات بحكم واقعه وطبيعة موارده البيئية، لذا نجد أن نجاح التخطيط البيئي مرهون بمدى قدرته على ربط المجتمع ببيئته وذلك بإيجاد الحلول التي تلائم البيئة المحلية¹⁹. كون أن الحلول الأجنبية لا تتوافق والبيئة المحلية. لذا يجب أن تكون الخطط البيئية منية على معارف وخبرات محلية حتى تتماشى والخصوصيات المحلية، وهذا لا يعني عدم الاستفادة من الخبرات الأجنبية وإنما يجب أن تكون الاستفادة وفقا لضرورة واحتياجات المجتمع المحلي²⁰.

ثانيا: أهمية التخطيط البيئي

أضحى التخطيط البيئي أداة رائدة لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة كونه يرمي إلى الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وحمايتها من الاستغلال اللاعقلاني، خاصة في ظل التصنيع الحالي الذي يعتمد في مجمله على الموارد الطبيعية. الأمر الذي ساهم في تأزم الوضع البيئي، مما جعل التخطيط البيئي وسيلة لحماية البيئة معتمدة من قبل معظم الدول لمعالجة أي مشكل بيئي قائم أو محتمل الوقوع.

كما تبرز أهميته بصورة جلية على الجانب الصحي للإنسان نظرا لطبيعة العلاقة التي تربطه بمحيطه، فإن الحلول المدرجة في إطار المخططات البيئية كالتخطيط لتوسع المساحات الخضراء في المناطق الحضرية تعود بالفائدة على صحة الفرد²¹ و بالتالي التقليل في تكلفة العلاج²².

¹⁹ حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2013/2012، ص 142.

²⁰ ديموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 43.

²¹ عادل عبد الرزاق عبد الرشيد، المرجع السابق، ص 07.

²² حسونة عبد الغني، المرجع السابق، ص 141.

إلى جانب مساهمته في تحقيق العدالة في توزيع الموارد الطبيعية بين الأجيال الحالية والمستقبلية²³ من جهة وبين الإنسان وسائر الكائنات من جهة أخرى، من خلال صونه للموارد الطبيعية والحد من استنزافها خاصة تلك الناضبة منها²⁴.

بالإضافة إلى أنه يشكل مشاريع اقتصادية مربحة وخير مثال على ذلك استغلال النفايات²⁵ وإعادة تدويرها، فبدل التخلص منها وتكبد نفقات مالية فإنها تستغل كمورد اقتصادي من خلال التخطيط لأن تكون المخلفات صفر، أي مخلفات مصنع تستغل كمخلفات مصنع آخر مثلا²⁶.

كما أن المبادئ التي يقوم عليها التخطيط البيئي من شأنها أن تدفع إلى تحقيق توفير اقتصادي، فمثلا لتحقيق مبدأ الوقاية يستلزم بالضرورة إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع للإحاطة بالأضرار التي قد تنجم عن هذه الأخيرة و بالتالي تقادي الخسائر المالية.

إلى جانب الحلول الحيوية المقترحة في إطار التخطيط البيئي التي من شأنها أن تتجاوز العديد من المشاكل البيئية المطروحة على مستويات مختلفة، وخير مثال على ذلك الحلول الرائدة إلى اعتماد مصادر الطاقة النظيفة، التريث في استعمال المبيدات الزراعية، إجراء دراسات كافية قبل استخدام الأسمدة الكيماوية، تنظيم عملية الري للحفاظ على نوعية جيدة للتربة، إقامة محميات بحرية و إرساء ثقافة عدم إلقاء النفايات في المجاري المائية²⁷.

كما تكمن أهمية التخطيط البيئي في اعتباره من أنجح وسائل الحماية البيئية نظرا لطبيعته الوقائية إذ نتقادي بواسطته حدوث المخاطر والمشاكل البيئية قبل حدوثها، كما أنه يساهم في تقادي تداخل

²³ عادل عبد الرزاق عبد الرشيد، المرجع السابق، ص 07

²⁴ بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 39.

²⁵ خاصة في ظل ارتفاعها بفعل تزايد النشاط الصناعي فبالنسبة للجزائر مثلا فهي تعاني من ارتفاع النفايات الصناعية حيث بلغت:

- النفايات غير عضوية: أكثر من 26500 طن سنويا

- النفايات المزينة أكثر من 9800 طن سنويا

- النفايات المتحللة بيولوجيا أكثر من 9500 طن سنويا

- النفايات قليلة السامة: أكثر من 1148300 طن سنويا، لمزيد من التفاصيل، راجع موساوي عمر، بالي مصعب، إدماج البعد البيئي في المؤسسات الصناعية الجزائرية، مقال منشور على الموقع التالي: www.manifest.univerourgla.dz تاريخ الدخول إلى الموقع: 2017/09/15.

²⁶ عادل عبد الرزاق عبد الرشيد، المرجع السابق، ص 07.

²⁷ أحمد المهدي، الحماية القانونية ودفع البراءة الخاصة بها مقارنة بين للتشريعات العربية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 80، 82.

السياسات التي تنتهجها الأجهزة والمؤسسات التي لها علاقة بالبيئة، كونه يساهم في تحديد دور كل جهاز والمؤسسة والتنسيق في ما بينها لأجل الحماية المثلى للبيئة²⁸.

من هذا المنطلق أضحى التخطيط البيئي ضرورة حتمية في مجال تسيير وحماية البيئة جسدهته السياسة البيئية الجزائرية إثر تحولاتها، وأصبح مكرس في قوانين بيئية داخلية متنوعة.

II. التخطيط البيئي في الجزائر كخطوة فعالة نحو تحقيق الأمن البيئي :

يعتبر الوضع البيئي الحرج الذي تعيشه الجزائر دافعا قويا لتبني المشرع الجزائري سياسة التخطيط البيئي من خلال جملة من النصوص القانونية، للحيلولة دون تفاقم الوضع وقد نصت هذه الأخيرة على مجموعة من الوسائل الإدارية من بينها التخطيط البيئي، الذي أولاه المشرع الجزائري مكانة خاصة في المنظومة القانونية الرامية لتنظيم الإقليم الوطني وحماية موارده، حيث فرض على كافة أجهزة الدولة وفي كل القطاعات إدماج سياسة التخطيط ضمن سياستها الشاملة الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: التخطيط البيئي القطاعي

نظرا لارتباط العديد من العناصر البيئية بقطاعات محددة بذاتها ومنفصلة إداريا وهيكليا فقد جرى التقليد على تسييرها ضمن مخططات قطاعية تابعة لدوائر وزارية مختلفة، الأمر الذي أدى إلى ظهور تخطيط بيئي قطاعي.

1. **التخطيط البيئي المتعلق بالمياه:** إن الطابع الإستراتيجي الذي يميز الماء أو ما يطلق عليه الذهب الأزرق باعتباره العصب الذي تبنى عليه الحياة مصداقا لقوله تعالى: "وجعلنا من الماء كل شيء حيا"²⁹. الأمر الذي جعل الخبراء في هذا المجال يسعون لإيجاد الحلول المستقبلية لتجاوز أزمة المياه، خاصة في الوقت الراهن الذي أضحت مشكلة المياه هاجسا يؤرق الدول.

ويعتبر تخطيط الموارد المائية أحد أهم الآليات التي تسمح بضمان التسيير الأمثل للموارد المائية والحد من استنزافها اللاعقلاني، الأمر الذي أدى بالمشرع الجزائري إلى إقرار نظام التخطيط البيئي من

²⁸ حسونة عبد الغني، المرجع السابق، ص 141.

²⁹ الآية 30 من سورة الأنبياء.

خلال القانون 05-02³⁰، باعتباره أحد مرتكزات الأساسية للسياسة الوطنية للماء كونه يحدد الأهداف والأولويات الوطنية في مجال تعبئة المياه وتسييرها وتحويلها وتخصيصها من حيث البرامج والدراسات، أو من حيث الإنجازات ومشاريع التهيئة ذات المصلحة العامة، سواء كانت جهوية أو محلية³¹. وبالرجوع إلى القانون السالف الذكر نجد أن التخطيط المنصوص عليه يتضمن المخطط الوطني للماء³² والمخططات التوجيهية للموارد المائية.

فبالنسبة للأول يرمي لتحقيق جملة من الأهداف، من بينها تشخيص القطاع وتحديد أهداف تنمية قطاع المياه على المدى البعيد إلى جانب تحديد البرامج والمشاريع التنموية بغية التعرف عليها بالمخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية بالإضافة إلى توزيع مختلف المشاريع والبرامج الهيكلية على المستوى الوطني.

أوكلت مهمة إعداده إلى السلطات المركزية حيث تتولى الإدارة المكلفة بالموارد المائية إعداد هذا المخطط لمدة 20 سنة، يوافق عليه بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالموارد المائية³³.

أما الثانية فهي تسعى إلى تلبية احتياجات المياه وحمايتها في جميع المجالات إلى جانب الوقاية من الأخطار المرتبطة بالظواهر الطبيعية الاستثنائية تسييرها³⁴، وقد نص القانون على ربط كل وحدة هيدوغرافية³⁵ بمخطط توجيهي خاص بها يتضمن تحديد الخيارات والاعتبارات الإستراتيجية لتعبئة الموارد

³⁰ القانون رقم 05-12 المتعلق بالمياه، المؤرخ في 04 سبتمبر 2005، ج ر عدد 60، الصادرة في 04 سبتمبر 2005، ص 03.

³¹ المواد 59، 60 و 61 من القانون 05-12 السالف الذكر.

³² المخطط الوطني للماء: ذلك المخطط الذي يحدد الأولويات الوطنية في مجال حشد الموارد المائية وتسييرها المدمج وتحويلها وتخصيصها كما يحدد كذلك التدابير المرافقة ذات الطابع الاقتصادي والمالي والتنظيمي الضرورية لتنفيذه، لمزيد من التفاصيل أنظر: بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 118.

³³ المواد 08، 09 و 10 من المرسوم التنفيذي رقم 10-01 المتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني للماء، المؤرخ في 40 يناير 2010، ج ر عدد 01، الصادرة في 06 يناير 2010، ص 03.

³⁴ بوطالبي سامي، المرجع السابق، ص 121.

³⁵ الحوض الهيدوغرافي: مصطلح يشير إلى الوسط الذي تتدفق فيه المياه السطحية نحو مخرج ومصب واحد للحوض الهيدوغرافي مساحة هذا الوسط محددة طبيعياً بواسطة حدود أو خطوط توزع المياه السطحية، لمزيد من التفاصيل أنظر: زبيدة محسن، يلس فاطمة شاوش، الأحواض الهيدوغرافية المقاربة الحديثة للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول أداء المنظمات و الحكومات، ط 02، نمو المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 33 و 23 نوفمبر 2011، ص 602.

المائية و تخصيصها واستعمالها³⁶ بما في ذلك المياه من المصادر غير التقليدية لتلبية مختلف الاحتياجات من الماء وحمايتها كما ونوعا والوقاية من مخاطر الظواهر الطبيعية كالجفاف والفيضانات وتسييرها³⁷.

2. **المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة:** تشكل النفايات خطرا أمام الاستقرار الإيكولوجي والاقتصادي والاجتماعي يستوجب تسليط الجهود على مواجهته بالطرق العلاجية أو الوقائية³⁸ وفي هذا الصدد كرس المشرع الجزائري قانون خاص بالنفايات ومراقبتها وإزالتها كمسلك قانوني يندرج ضمن السياق الإصلاحية للمنظومة القانونية البيئية والذي أحال بدوره كيفية إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة إلى التنظيم³⁹.

تبعاً لذلك أوكلت مهمة إعداد هذا المخطط للجنة يترأسها الوزير المكلف بالبيئة أو ممثله وتتألف من ممثلين عن الوزارة المكلفة بالدفاع الوطني والجماعات المحلية ووزارة التجارة ووزارة الطاقة ووزارة الصحة ووزارة الموارد المائية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الصناعة التقليدية ووزارة التعمير ووزارة الصناعة⁴⁰ وتعد تقريراً سنوياً يتعلق بتنفيذ المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة⁴¹.

يوافق على المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة بمرسوم تنفيذي⁴² ويعد لمدة عشرة 10 سنوات ويخضع للمراجعة كلما اقتضت الضرورة بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالبيئة أو بأغلبية أعضاء اللجنة المكلفة بإعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات⁴³.

زبيدة محسن، بلس فاطمة شاوش، المرجع السابق، ص 600.³⁶

المادة 56 من القانون 05-12 المتعلق بالمياه.³⁷

ميلود تومي، النفايات في الجزائر و ضرورة معالجتها اقتصادياً، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 16، ديسمبر 2001، ص 161.³⁸

المادة 14 من القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات الخاصة ومراقبتها وإزالتها، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، ج ر عدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص 09.³⁹

المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03-477 المحدد لكيفيات وإجراءات إعداد المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة ونشره ومراجعتة المؤرخ في 09 ديسمبر 2003، ج ر عدد 78 الصادرة في 14 ديسمبر 2003.⁴⁰

المادة 06 من المرسوم 03-477 السالف الذكر.⁴¹

المادة 04 من المرسوم التنفيذي 03-477 السالف الذكر.⁴²

المادة 05 من المرسوم التنفيذي 03-477 السالف الذكر.⁴³

3. التخطيط العمراني: نظرا لأهمية التخطيط العمراني في تحقيق تهيئة متكاملة للمدن والإقليم الوطني بصفة عامة فقد سارعت معظم التشريعات إلى تبنيه وهذا ما انتهجه المشرع الجزائري حيث أقر آليات في هذا المجال وتتمثل أساسا في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي.

فالأول⁴⁴ يعد أداة عمرانية تحدد إطار التهيئة فهو مخطط توجيهي كلاسيكي من الجيل الثاني من أدوات التهيئة والتعمير فقد جاء كبديل للمخطط العمراني الموجه والمخطط العمراني المؤقت⁴⁵.

يشمل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تقريرا توجيهيا يشمل تحليل الوضع القائم والاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي والديمقراطي والاجتماعي والثقافي للمجال المعني ونمط التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية كما يتضمن قواعد تنظيمية تحدد القواعد المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة مشمولة في القطاعات المعمرة والقطاعات المبرمجة وقطاعات التعمير المستقبلية والقطاعات غير القابلة للتعمير⁴⁶.

كما يحدد مخطط التهيئة والتعمير الواقع القائم للإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة كما يحدد القطاعات المعمرة والقابلة للتعمير في المستقبل وغير القابلة للتعمير والمناطق الحساسة كالساحل والأراضي الفلاحية ذات الإمكانيات الزراعية الجيدة والأراضي ذات الصبغة الطبيعية والثقافية البارزة كما يحدد مساحات تدخل مخطط شغل الأراضي⁴⁷.

يقوم رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسات العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء الغرف الفلاحة ورؤساء المنظمات المهنية كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير و ذلك في مدة 15 يوم ابتداء من استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا

⁴⁴ المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية: هو أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي. المادة 16 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، ج ر عدد 52، المؤرخة في 02 ديسمبر 1990، ص 1652، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-05، المؤرخ في 14 أوت 2004، ج ر عدد 51، الصادرة في 15 أوت 2004، ص 04.

⁴⁵ لعويجي عبد الله، قرارات التهيئة والتعمير في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2011/2012، ص 11.

⁴⁶ المواد 20، 21، 22 و 23 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.

⁴⁷ وناس يحيى، المرجع السابق، ص 47

يريدون أن يشاركوا في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتعيين ممثلين في حال ثبوت إرادتهم هذه⁴⁸.

وتقوم على إثر ذلك البلديات المعنية بتبليغ مشروع المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير للجمعيات والأطراف المعنية السابقة ويمنحون مدة 60 يوما لإبداء آرائهم وملاحظاتهم وإن لم تقدم أي إجابة خلال هذه المهلة عد رأيهم موافقا وتتم المصادقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية⁴⁹.

ولتسهيل التجسيد القانوني للتوجيهات العامة التي تضمنها المخطط الرئيسي للتهيئة والتعمير يتم نقلها إلى مخطط شغل الأراضي⁵⁰ الذي يقرر إعداده عن طريق مداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية ويجب أن يتضمن الحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وبيان كيفية مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي⁵¹ ويبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي بمتابعة الدراسات وجميع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والجمعيات⁵².

كما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإطلاع رؤساء غرف التجارة والفلاحة ورؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية بالمرتفقين كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد شغل الأراضي ويمهلون مدة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عما إذا كانوا يريدوا أن يشاركوا في مخطط شغل الأراضي⁵³.

⁴⁸ المادة 07 فقرة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر عدد 26، المؤرخة في 01 جوان 1991، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-317 المؤرخ في 09 سبتمبر 2005، ج ر عدد 62، المؤرخة في 11 سبتمبر 2005، ص 11.

⁴⁹ المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177 المعدل والمتمم.

⁵⁰ مخطط شغل الأراضي: هو المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، حقوق استخدام الأراضي. المادة 31 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم.

⁵¹ المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المؤرخ في 28 ماي 1991 الذي يحدد إجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج ر عدد 27، الصادرة في 01 جوان 1991، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-318، المؤرخ في 10 سبتمبر 2005 ج ر عدد 62، الصادرة في 11 سبتمبر 2005، ص 09.

⁵² المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

⁵³ المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

وبعد انقضاء المدة المحددة قانونا يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بضبط قائمة الشركاء الراغبين في إعداد مشروع مخطط شغل الأراضي من خلال قرار يبين فيه قائمة الإدارات العمومية⁵⁴ والهيئات والمصالح العمومية⁵⁵ والجمعيات التي طالبت استشارتها بشأن مشروع مخطط شغل الأراضي و يتم نشر القرار مدة شهر في مقر المجلس الشعبي المعني و يبلغ القرار لجميع الشركاء و الجمعيات و تمهل مدة 60 يوما لإبداء آرائهم أو ملاحظاتهم⁵⁶.

يوضع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي يبين فيه تاريخ بدء عملية وضع مخطط شغل الأراضي تحت التصرف مكان الاستشارة قائمة الوثائق الكتابية و البيانية التي يتكون منها الملف⁵⁷.

ثانيا: التخطيط البيئي الشمولي

نظرا لعدم كفاية و قصور أساليب التخطيط القطاعي في تحقيق تصورات وتوجيهات فاعلة في المحافظة على البيئة ظهر التخطيط البيئي الشمولي ليس كبديل وإنما مكملًا للنقائص التي تعترى نظم التخطيط السابقة وهو بدوره ينقسم إلى قسمين.

أ/التخطيط البيئي المركزي الشمولي

لم يطبق نظام التخطيط البيئي المركزي في الجزائر إلا حديثا نظرا للموقف السياسي المناوئ بين التنمية والبيئة وبعد تفاقم مظاهر التلوث اقتنع بضرورة الاهتمام بالبيئة والذي تمخض عنه ظهور أسلوبين.

- المخطط الوطني للأعمال من أجل التنمية : نظرا لمؤشرات التدهور البيئي الخطير الذي عرفته الجزائر اعتمدت السلطات العامة المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة وذلك سنة 1996 والذي

⁵⁴ تستشار وجوبا الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة والمكلفة على مستوى الولاية البيئة التهيئة العمرانية والسياحة. المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

⁵⁵ تستشار وجوبا المصالح المكلفة بتوزيع المياه و النقل والطاقة. المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

⁵⁶ المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

⁵⁷ المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدل والمتمم.

تضمن جملة من الأهداف والتوجيهات المتعلقة بالتعرف على المشاكل البيئية الأساسية والكشف عنها وكذا تحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التلوث واعتماد نظام الأولوية لمعالجتها⁵⁸.

بغية تنفيذ توجيهات المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة حدد برنامج وطني للنشاطات البيئية مرحلتين أساسيتين⁵⁹ الأولى عرفت بمرحلة الحصيلة و التشخيص الذي انطلقت سنة 1997 لتنتهي بصور تقرير على يد مجموعة من الخبراء يتناول مجموعة من المواضيع متصلة في مجملها بالبيئة من بينها تطوير الجانب المؤسسي والقانوني للبيئة، موضوع البيئة والصحة، موضوع التلوث بالتدفقات السائلة والنفايات وموضوع التلوث الجوي....

أما الثانية عرفت بمرحلة تحديد الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتي انتهت في السداسي الثاني من سنة 1999 وقد تم إنجازها باللجوء إلى الخبرة الدولية وانتهت بتقرير حول الحالة البيئية سنة 1998 والذي أصبح محل تجديد كل سنة.

وبعد الإنتهاء من مرحلة التشخيص والدراسة وتحديد الأولويات تم اعتماد المخطط الوطني من أجل الأعمال البيئية و التنمية المستدامة لإدخال السياسة الوطنية للبيئة في مرحلتها النشطة⁶⁰.

- المخطط الوطني من أجل البيئة والتنمية المستدامة 2001-2004

تم التحضير لإعداد المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعض عرض التقرير حول حالة البيئة ومستقبلها لسنة 2000 حيث أعطى هذا الأخير دفعا قويا للاهتمام بالوضع الإيكولوجي في الجزائر من خلال استقطابه لأنظار السلطات العمومية إلى ضخامة التكاليف التي تتكبدها البلاد نتيجة المشاكل البيئية وهو ما أشار إليه التقرير الصادر سنة 2001 الذي وضع ما آل إليه الوضع البيئي بالجزائر⁶¹.

⁵⁸ بن يمينة خيرة، يعقوب محمد، التخطيط البيئي في الجزائر، دورية دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، عدد 20، جويلية 2011. ص 113.

⁵⁹ مجلة الجزائر البيئة، مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة، عدد 02/1999، ص 07.

⁶⁰ طالبي سامي، المرجع السابق، ص 83.

⁶¹ بن يمينة خيرة، يعقوب محمد، المرجع السابق، ص 113.

وسعى منها لتدارك الوضع التزمته الجزائر بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة المعتمد من قبل مجلس الوزراء بتاريخ 12 أوت 2001 خصصت على إثره استثمارات بيئية هامة في إطار المخطط الثلاثي للإنعاش الإقتصادي 2001-2004⁶².

وقد تضمن المخطط أربعة محاور أساسية تتمثل أساسا في تحسين صحة ونوعية حياة السكان إلى جانب المحافظة على الرأسمال الطبيعي وتحسين الإنتاجية إلى جانب تقليص الخسائر الاقتصادية وتقوية التنافسية بالإضافة إلى حماية البيئة العامة من خلال توسيع الغطاء النباتي ورفع عدد المحميات الطبيعية وخلق مناطق للتنمية⁶³. المستدامة، وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات وشمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعمامة المواطنين⁶⁴.

- الإستراتيجية العشرية للبيئة 2001-2011

إن تحليل الخطوات المعدة في إطار المخطط الوطني للأعمال البيئية والتنمية المستدامة أظهرت أن المشاكل الإيكولوجية كانت مرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد وبالتالي استراتيجية البيئة الممتدة من 2001 إلى 2011 التي تركز على المخطط السابق والتي تسعى لتحسين الصحة ونوعية حياة المواطن وذلك بالتقليل من التلوثات الصناعية الخطيرة والمحافظة على الرأسمال الطبيعي والتخفيض من الضياع الاقتصادي وزيادة التنافسية وكذا ترشيد استخدام الطاقة والمواد الأولية و تقوية تدوير النفايات وتحسين صورة المشاريع⁶⁵ البيئية، كما يسعى إلى حماية البيئة بصورة شاملة من خلال حماية التنوع البيولوجي وخفض الغازات ذات الاحتباس الحراري وإزالة المواد الضارة بطبقة الأوزون⁶⁶.

⁶² وناس يحيى، المرجع السابق، ص 53.

⁶³ طالبي سامي، المرجع السابق، ص 84.

⁶⁴ وناس يحيى، المرجع السابق، ص 53.

⁶⁵ شراف براهيم، البيئة من منظور اقتصادي في ظل الإطار الإستراتيجي العشري، مجلة الباحث، عدد 2013/13، ص 95.

⁶⁶ ديموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 72.

اعتمد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة في تأطير الإستراتيجية العشرية لحماية البيئة تعتمد على تخصيص كل هدف إستراتيجي بالنتائج المنتظرة منه على الأمد الطويل، التدابير المؤسساتية والتدابير المراقبة لطبيعة الميادين والتدخلات الإستراتيجية لكل هدف⁶⁷.

ب/ التخطيط البيئي المحلي

إن استحداث نمط التخطيط البيئي المحلي من قبل المشرع الجزائري كان بغية نشر الوعي البيئي وزرع اهتمامات حماية البيئة على المستوى الجهوي والمحلي وتأتي ذلك من خلال آليات متنوعة للتخطيط البيئي المحلي.

- **الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة:** الذي أعتد في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2001-2004 وجاء ضمن أهدافه تحديد الأعمال التي يجب أن تقوم بها السلطات البلدية من أجل الحفاظ على بيئة ذات نوعية جيدة و انتهاج سياسة فعالة لتحقيق تنمية مستدامة على مستوى البلديات و اشتمل هذا الميثاق على ثلاثة أجزاء أولها يكمن في الإعلان العام للالتزام الأخلاقي للمنتخبين المحليين من خلال نشر الوعي بالمسؤولية الجماعية لحماية البيئة، و بالدور الفعال للبلديات لقربها من المواطن ، ضرورة المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة ، إشراك جميع الفاعلين من إدارات و جمعيات و مؤسسات و أفراد في المحافظة على البيئة و الإلتزام بعدم نقل المشاكل البيئية الحالية إلى الأجيال القادمة، من خلال العزم على الحد أو التقليل من انبعاث الملوثات، الاقتصاد في الطاقة، إستعمال الطاقات النظيفة وتطوير الفضاءات الطبيعية⁶⁸

أما الثاني فهو يحدد أهداف التخطيط المحلي للعمل البيئي ضمن الأجندة القانونية 21 المحلية، والذي يعد أرضية تبني عليه الجماعات المحلية سياستها في المحافظة على البيئة، و قد اشتمل على جملة من المحاور تضمن ما يلي⁶⁹:

- ضرورة إيجاد تسيير مستديم للموارد البيولوجية ، الطبيعية و اعتماد نظام التخطيط و التسيير المحلي المبني على احترام تجانس الخصوصيات الطبيعية لمختلف عناصر الطبيعة.

⁶⁷ ديموش فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص 72.

ريحاني أمينة ، المرجع السابق، ص 275.

وناس يحيى ، المرجع السابق، ص 59،60.

- تشجيع التعاون بين البلديات لمواجهة المشاكل البيئية و تهيئة المناطق الصناعية و كذا حماية الأراضي الفلاحة.

- تهيئة المدن الكبرى و التسيير المحكم للنفايات و كذا المخاطر الكبرى.

- استشارة المواطنين و إشراكهم في صنع القرار البيئي.

- تطوير قدرات البلدية للتكفل بالمشاكل البيئية.

- القيام بالتقييم الدوري لحماية البيئة و إنشاء المناطق الخضراء.

بالإضافة إلى الجزء الثالث المتضمن المؤشرات الخاصة بتقييم البيئة، من خلال قيام البلديات بعمليات جرد و إحصاء لجملة من البيانات البيئية و تقييمها خلال الفترة الممتدة بين 2001-2004 وتخصيص عائدات مالية لكل برنامج مقترح للتدخل على المستوى المحلي، و من جملة الميادين الخاضعة للتقييم⁷⁰:

- السكان: و يتم البحث على الكثافة السكانية و نسبة التزايد السكاني في البلدية و نسبة التمدن.

- التربة: ويشمل التقييم تحديد الأراضي الصالحة للزراعة بالهكتار لكل فرد من السكان، و نسبة التوسع على حساب التربة.

- الماء: و يشمل التقييم الكمية المعبأة من م³ ، الكمية الموزعة من م³ ، نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب و المناطق الرطبة بالهكتار.

- الغابات: و يشمل التقييم جرد مساحات الغابات بالهكتار، مساحات الغابات التي تعرضت للحرائق بالهكتار، نسبة التشجير الناجحة ، نسبة القطع غير القانوني و نسبة الرعي في الغابات.

- النفايات الحضرية: و يشمل التقييم كمية النفايات بالطن/السنة ، عدد المزابل الفوضوية ، القدرة الإستيعابية للمزابل المراقبة و عددها ، عدد مراكز تكديس النفايات و قدرتها ، كمية المواد المسترجعة و نوعيتها و الجمع الإنتقائي على مستوى أماكن جمع النفايات.

طالبي سامي، المرجع السابق، ص 101، 100، 70.

- نفايات المستشفيات: يشمل التقييم جرد كمية النفايات حسب النوع طن/السنة، كمية النفايات المكدسة و نوعها، عدد المزابل الفوضوية، عدد المزابل المراقبة و عددها و عدد محطات إحراق النفايات.
- نوعية الهواء: و يشمل تقييم كمية الملوثات الجوية و عدد المصابين بالربو.
- الساحل: ويشمل تقييم عدد شواطئ الاستحمام و نوعية مياهها، عدد المراحل و كميات الرمل المقطعة، نسبة التشحيم و إزالة البقع الدسمة، مساحة المناطق السياحية، التوسع الحضري و الصناعي بالهكتار، عدد السكان المقيمين، و عدد السكان الموسمين و المنشآت المينائية.
- المناطق الجبلية: يشمل تقييم المساحات المعرضة للانجراف بالهكتار، عدد السكان المستقرين بها، عدد رؤوس قطعان الماشية
- الواحات: و يشمل التقييم عدد النخيل، عدد السكان، ونسبة ملوحة الأراضي بالهكتار.
- المساحات الخضراء: و يشمل التقييم فيها مساحة الإطار المبني ب م² لكل ساكن، عدد الأشجار في الوسط الحضري.
- السكن الفوضوي: و يشمل التقييم فيع عدد بنايات و عدد السكان.
- المياه المستعملة: و يشمل التقييم فيها نسبة الربط بشبكة التطهير، عدد المنشآت، نسبة الربط بمنشآت معالجة المياه المستعملة، نسبة معالجة المياه القذرة، عدد الأمراض المتقلبة عن طرق المياه.
- واستكمالاً للتخطيط البيئي المحلي أوصى الميثاق البلدي لحماية البيئة والتنمية المستدامة بإحداث مخطط محلي للبيئة.
- الأجنحة 21 المحلية 2001-2004: نتيجة للعجز الكبير الذي آل إليه التدخل المحلي في مجال حماية البيئة وتطور أساليب التسيير المحلي للبيئة وتزايد اهتمام السلطات العامة بحماية البيئة اقتنع المشرع الجزائري بأهمية تغيير منهج التدخل المحلي في تسيير البيئة وحمايتها عن طريق اعتماد أسلوب التخطيط المحلي لأول مرة في تاريخ العمل البيئي المحلي في الجزائر ضمن المخطط المحلي للعمل

البيئي أجندة القرن 21 المحلية 2001-2004 و الذي كان قد أوصى بها الميثاق البلدي للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة باستحدثاته⁷¹.

ويهدف المخطط المحلي للعمل البيئي (أجندة 21 المحلي) إلى تحسين الوضع البيئي وضمان تنمية مستدامة للبلدية على نحو ما أقرته الأسرة الدولية بربو ديجانيرو في جوان 1992⁷².

كما حثت على إثراء أسلوب التسيير المحلي البيئي بتوسيع الاستشارة والمشاركة والمشاورة مع كل الشركاء الفاعلين وممثلي المجتمع المدني، وتبني الجماعات المحلية المتجانسة طبيعيا تخطيط بيئي متكامل وبرامج مشتركة لمكافحة التلوث أو المحافظة على العناصر البيئية⁷³ وذلك بإحداث أدوات وآليات للتعاون فيما بينها من أجل تسيير البيئة تسييرا فعالا و غير مكلف⁷⁴.

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة نؤكد على أهمية التخطيط البيئي بالنظر إلى الدور الرائد الذي يلعبه في مجال حماية البيئية و تحقيق التنمية المستدامة ، و بغية تحقيق أهدافه كان لابد من إرساء دعائمه ضمن إطار قانون يضمن فعاليته. و بالغم من أن الجزائر قد بادرت في انتهاج سياسة التخطيط البيئي كخطوة فعالة نحو إرساء الأمن البيئي من خلال ترسانة قانونية معتبرة تركز سياسة التخطيط البيئي، إلا أن هذا الأخير لا يزال ناقصا و معيبا نظرا

لعدة أسباب من جملتها:

✓ غياب التكامل و الترابط بين المخططات البيئية، مما يجعلها سوى نصوص قانونية و تنظيمية تفتقر لعنصر التنسيق ما يفقدها قيمتها القانونية.

✓ غياب النصوص التنظيمية المتعلقة ببعض المخططات البيئية ما يجعلها مجرد حبر على ورق.

⁷¹ بن أحمد عبد المنعم، الوسائل القانونية و الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 129.

⁷² وناس يحيى، المرجع السابق، ص 61.

⁷³ بن أحمد عبد المنعم، المرجع السابق، ص 130. وأنظر أيضا: طالبي سامي، المرجع السابق، ص 1001.

⁷⁴ وذلك من أجل القضاء على نظام التقطيع الإداري التقليدي في توزيع المهام و الصلاحيات المتعلقة بحماية البيئة والتي لا تتماشى مع خصوصية موضوع البيئة التي لا تعرف أوساطها الطبيعية حدودا جغرافية محلية. وناس يحيى، المرجع السابق، ص 61.

✓ فشل بعض المخططات البيئية كونها لم تنجح في محاربة بعض السلوكيات التي كانت سائدة قبل صدورها، رغم إحاطتها بإطار قانوني و خير مثال على ذلك المخطط الوطني المتعلق بتسيير النفايات الخاصة التي لا تزال بلادنا تواجه جملة من الصعاب في هذا المجال.

✓ نقص فعالية بعض المخططات القطاعية نتيجة تضخم أهدافها، الأمر الذي أدى إلى تضائل أهدافها و نقص فعاليتها .

✓ انعدام القيمة القانونية للتخطيط البيئي الشمولي بما فيه المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة و التنمية المستدامة و المخططات المحلية ،كونها لم تصدر بموجب قانون أو مرسوم تنفيذي بل هي حصيلة نقاش عام فتحته الوزارة المعنية، مما جعلها مجرد وثيقة أخلاقية و معنوية تحسس الجماعات المحلية بضرورة حماية البيئة.

✓ غياب الخبرة التخطيطية الجزائرية و الاعتماد على الخبرات الأجنبية كان سببا في فشل التخطيط البيئي، كون أن هذا الأخير يركز على مبدأ الاعتماد على الذات .

و في تصورنا التوصيات المقترحة لتفعيل سياسة التخطيط البيئي في الجزائر يمكن أن تكون على النحو التالي:

✓ ضرورة إصدار النصوص التنظيمية المتعلقة ببعض المخططات البيئية بغية تجسيدها على أرض الواقع.

✓ ضرورة تعزيز التعاون و التنسيق الدولي في هذا المجال، لنقل الخبرات الفنية في عملية التخطيط خاصة في الدول التي تفتقر لهذه الخبرات كالجزائر،

✓ إعادة النظر في التخطيط البيئي من خلال الاعتماد على نصوص قانونية حديثة، و دعم الجماعات المحلية بالوسائل المادية و البشرية التي من شأنها أن تعزز و ترقى عملية التخطيط البيئي على المستوى المحلي.

✓ الحرص على تنفيذ المخططات البيئية الوطنية منها و المحلية ، و ذلك بتفعيل عمليات الرقابة والمتابعة فنجاح المخططات البيئية مرهون بالمتابعة المستمرة ها.